مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الخامس والعشرون - المجلد الرابع - الجغرافيا - آذار 2025م
doi.org/10.52866/esj.2025.04.25.01

التوجهات المستقبلية لتنمية النشاط الزراعي في قضاء الكرمة

نور حسن جاسم الكبيسي . أ . د سعدون ظاهر خلف الدليمي
جامعة الأنبار / كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم الجغرافية
noo21h5008@uoanbar.edu.iq ed.saadoun.zahir@uoanbar.edu.iq

مستخلص:

يعد النشاط الزراعي احدى الركائز الأساسية في مجال التنمية بجميع ابعادها الاقتصادية والاجتماعية، فمن خلاله نستطيع ان نحقق الأمن الغذائي لي اي مجتمع سواء كان ذلك حاضراً و مستقبلاً. تناول البحث التوجهات التنمية النشاط الزراعي في قضا الكرمة للنهوض بواقع القطاع الزراعي بفرعيه (النباتي ، الحيواني) واهم ما توصل اليه البحث هو ان القضاء يمتلك أمكانيات (الطبيعية ، البشرية) تنمية النشاط الزراعي وتشمل الامكانيات الطبيعية بالموقع الجغرافي ، وتنوع المناخ والاراضي صالحة للزراعة، فضلاً عن وجود المياه السطحية والجوفية الصالحة لري هذه الارضي ، اما الإمكانيات البشرية تمثلت بوجود قوة سكانية نشطة وعاملة ما يكفي للتنمية النشاط الحيواني ، والتي تمثل الضمان الوحيد لنجاح التنمية الزراعية في القضاء ، مع وضع استراتيجيات للتنمية النشاط الزراعي وخلص البحث بعدة استنتاجات وتوصيات والتي من خلاها ان تساعد الجهات المتنفذة في القضاء للنهوض بالواقع الثروة الحيوانية بشكل اكبر.

الكلمات الدالة : التوجهات – أمكانيات – التنمية الزراعية .

Future directions for developing agricultural activity in Al-Karma District

Nour Hassan Jassim Al-Kubaisi Saadoun Dhaher Khalaf Al-Dulaimi
University of Anbar / College of Education for Humanitie

Abstract :

The research dealt with the development strategy of agricultural activity in Barwana area to improve the reality of the agricultural sector in its branches (plant and animal). On the existence of surface water and groundwater suitable for irrigation of this land, either the potential of mankind was the existence of a working age group active enough to develop agricultural activity, which represents the only guarantee for the success of agricultural development in the region. With the development of strategies for the development of agricultural activity (plant and animal) and the research ended with several conclusions and recommendations, through which to help the actors in the judiciary or the region to advance the agricultural reality more.

Key words : agricultural development - potential - natural - human .

المقدمة

تعد دراسة واقع النشاط الزراعي ذات اهمية كبيرة في الدراسات التنموية كونه ان يمثل دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية خصوصاً في المناطق التي تعتمد اعتماداً كلياً على هذا النشاط. لذلك تعد الاراضي القابلة للزراعة من اهم الموارد الطبيعية القيمة للإنسان، اذ ان المساحات المخصصة للزراعة اصبحت محدودة بسبب استغلالها اقتصادياً نتيجة للزيادة المطردة للسكان وما خلفه من الزيادة في الطلب على الموارد الزراعية (النباتية والحيوانية). لذلك ان التخطيط في كيفية الاستغلال الامثل للأراضي الصالحة للزراعة يعتبر من العناصر الاساسية التي يمكن من خلالها زيادة الانتاج الغذائي للإنسان لتلبية احتياجات السكان الغذائية أكما يمكن من خلالها توفير فرص عمل للإعداد كبيرة من العاطلين، فضلا عن دورها الأساسي في تحقيق التكامل الاقتصادي الاقليمي، ويقصد بالتوجهات التنموية للنشاط الزراعي، هي إدارة قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية وصيانتها، مما يضمن تحقيق واشباع الحاجات البشرية، وان من اهم اهدافها هي ان تصان الارض الزراعية والمياه والمصادر الوراثية لأصول النبات والحيوان وان تحافظ على البيئة الطبيعة وان تكون ملائمة فنياً وصالحة اقتصادياً ومقبولة اجتماعيا.

أولاً: مشكلة الدراسة:

ان مشكلة الدراسة تبرز في وجود ضعفاً في استغلال الموارد في عملية التنمية الزراعية، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة عدة أسئلة. ما هو واقع امكانيات الطبيعية والبشرية لتنمية النشاط الزراعي في قضاء الكرمة؟. وهل يمكن استغلالها في عملية التنمية الزراعية؟. وما هي اهم التوجهات التي يمكن طرحها للنهوض بالواقع الزراعي للقضاء؟..

ثانياً: فرضية البحث:

يمتلك قضاء الكرمة مؤهلات تنمية النشاط الزراعي والتي تتمثل بالموارد الطبيعة والبشرية والتي من الممكن من خلالها دفع بعجلة التنمية الزراعية في القضاءأ في حال وجود خطة لاستغلال هذه الموارد فضلا عن الادارة والرغبة من قبل الجهات المتنفذة والتي يكون لها القرار الاول عن كيفية استغلال هذه الموارد.

ثالثاً: هدف الدراسة:

الكشف عن الامكانيات الطبيعية **و**البشرية الموجودة في القضاء، والتي من الممكن استغلالها توظيفها في عملية التنمية الزراعية في قضاء الكرمةأ **و** وضع قاعدة اساسية للانطلاق للعمليات التنموي في القضاء، و رفع فرص نجاحها وديمومتها للأجيال القادمة.

رابعاً: حدود منطقة الدراسة:

يشغل قضاء الكرمة الشمال الشرقي من محافظة الانبار، فلكياً يقع القضاء ما بين دائرتي عرض(33َ.34-70َ.37) شمالاً وما بين خطي طول(42َ.42-15َ.50) شرقاً. اما الحدود الادارية لقضاء الكرمة فيحده من الجنوب الغربي قضاء الفلوجة ومن الغرب ناحية الصقلاوية ومن الشمال محافظة صلاح الدين ومن الشرق محافظة بغداد، وتبعد عن الفلوجة حوالي (16) كم. تبلغ مساحتها (1030/ كم2) أي ما يعادل (412000/ دونم) يضم قضاء الكرمة ثلاث وحدات ادارية وهي (مركز قضاء الكرمة، وناحية الخيرات، وناحية الجزيرة) ينظر الى خريطة (1).

خريطة (1) موقع منطقة الدراسة من محافظة الانبار

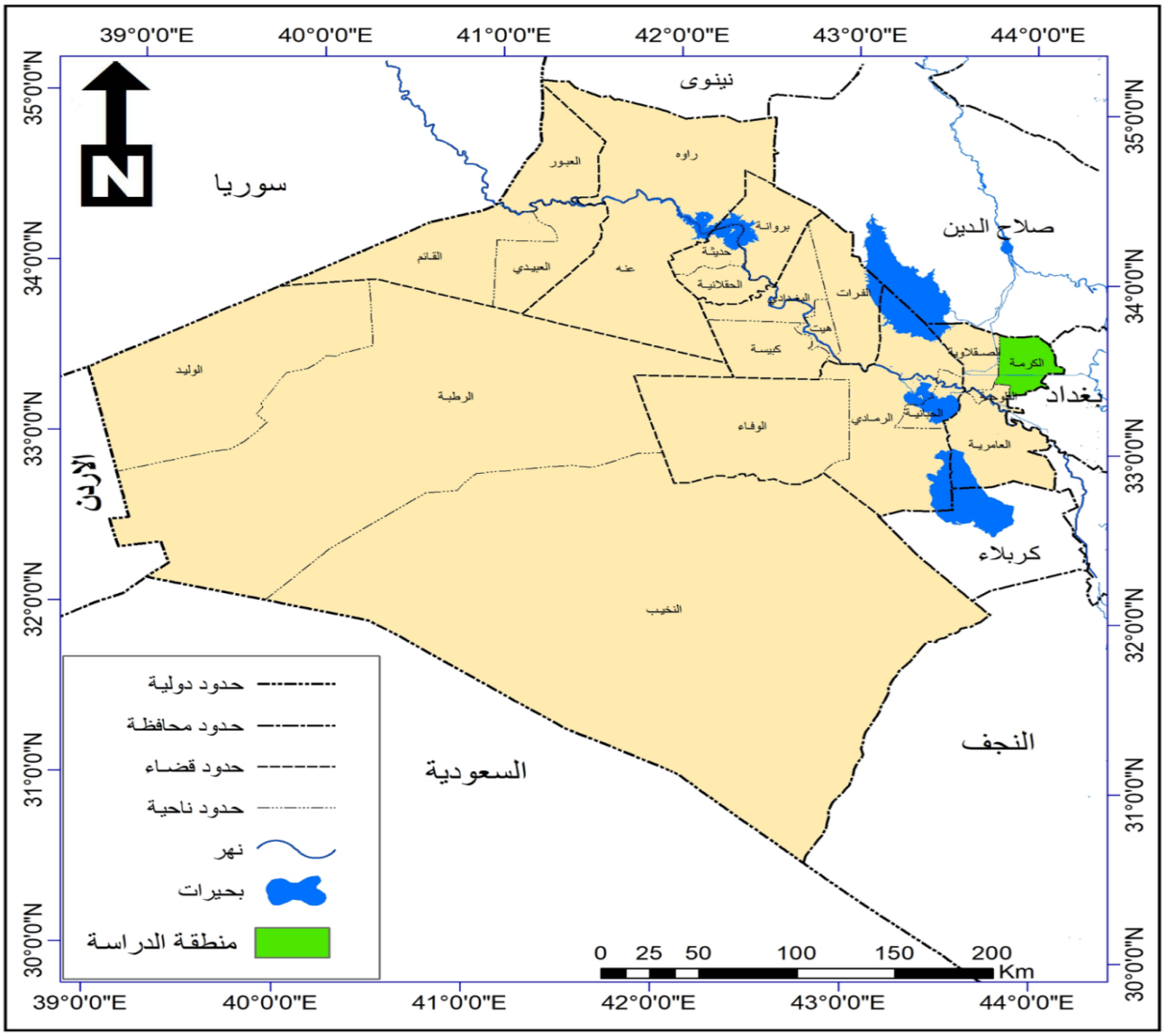

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، مديرية المساحة العامة ، خريطة العراق الادارية، لسنة 2010، مقياس 1: 1000000

كما يتضمن القضاء من (25) مقاطعة تشمل: (الكشاشي، الشيحة، الضابطية، بنات الحسن، المشحنية، المطرد، العيساوية، بزايز بنات الحسن، بزايز العيساوية، الكيفية، الكصاوي، الشورتان، محيسن الشرقي، اللهيب، الحجاجة، محسين الغربي، الربيضة، البكعة، النواية، المويلحة، الحمرة، جزيرة الكرمة، جفال، الصبيحات، الشهابي)[1]. كما في الخريطة (2).

(1) جمهورية العراق، وزراة التخطيط والتعاون الانمائي، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية قسم التخطيط المحلي، وزارة التخطيط .

خارطة (2) المقاطعات الزراعية لقضاء الكرمة

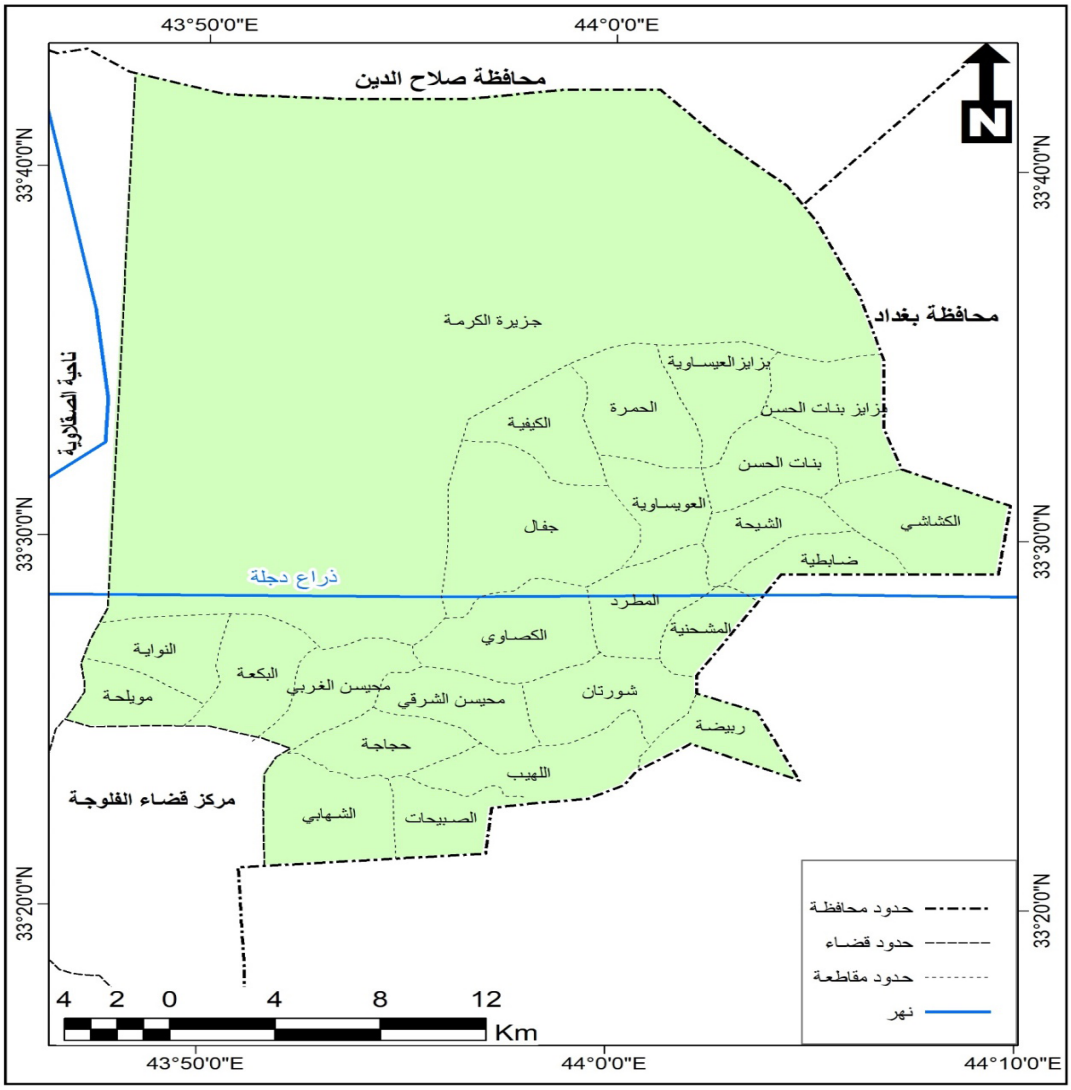

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، مديرية المساحة العامة ، خريطة العراق الادارية، لسنة 2010، مقياس 1: 1000000

خامساً: هيكلية البحث:

لغرض الإحاطة الكاملة بموضوع البحث، تم تقسيم البحث الى المستخلص ومقدمة وثلاثة محاور وخاتمة. وبناء على ما تقدم، تحاول الدراسة تحليل الامكانيات الطبيعية والبشرية في قضاء الكرمة مع وضع توجهات التنموية للنشاط الزراعي في القضاء وفق **المحاور الاتية:**

المحور الاول

الامكانيات الطبيعية في قضاء الكرمة

تعد الامكانيات الطبيعية من أهم المقومات التي يهتم لها في الدراسات التنموية، اذ تهتم اغلب الدراسات الجغرافية بالمكان الطبيعي وما يحملانه من مؤهلات طبيعية تجعل هذا المكان مؤهل اقتصادياً وصالح للاستثمار، لذلك سيتم دراسة

اهم الامكانيات الطبيعية في قضاء الكرمة ومدى اهميتها في تنمية النشاط الزراعي:

اولاً: الموقع:

يعد الموقع من أهم المقومات الطبيعية في الدراسات التنموية، فالموقع الفعال هو المكان الذي تكون له صلة مباشرة بالحياة بشرية واقتصادية، مما يساعد على صياغة مستقبل تنموي يكون ملائم لجميع النشاطات الاقتصادية البشرية. وتهتم اغلب الدراسات الجغرافية بجميع اختصاصاتها بالموقع الفلكي والموقع الجغرافي الاول هو الذي يحدد المناخ السائد والذي يعد عامل مؤثر في حياة جميع الكائنات الحية ونشاطاتها اما الثاني وهو الموقع الجغرافي هو الذي يحدد العلاقة المكانية للمنطقة عما يجاورها. لذلك سيتم التركيز على نمطين من المواقع هما الموقع الفلكي والموقع الجغرافي ومدى اهميتها في تحديد ملامح التنمية الزراعية في المنطقة فالموقع الفلكي الناحية فرض عليها صفة المناخ الصحراوي الجاف، وهو السائد في العراق في اقسامه الوسطى والجنوبية بسبب طبيعة تتعلق بتضاريس العراق والبعد عن تأثير المسطحات المائية وتوزيع مناطق الضغط العالي والمنخفض المؤثرة على مناخ العراق[1]. وعلى الرغم من سيادة المناخ الصحراوي في القضاء، الا ان مناخ منطقة الدراسة متنوع يظهر فيه وجود الفصلين يساعد على تنوع المحاصيل، إذ أن لكل محصول موسم معين، اذ يمكن زراعة المحاصيل الصيفية كالذرة الصفراء واشجار الفاكهة والخضروات الصيفية، وكذلك يمكن زراعة المحاصيل الشتوية كالحنطة والشعير وايضا الخضروات الشتوية. اما الموقع الجغرافي فأن قضاء الكرمة تقع على الحافة الشمالية الشرقية من محافظة الانبار، يحدها من الشمال قضاء سامراء ومن الشرق العاصمة بغداد، ومن الجنوب الغربي يحدها قضاء الفلوجة، وقضاء الرمادي من الغرب، ان هذا الموقع جعل القضاء ذات اهمية اقتصادية تنموية كبيرة كون اذ تقع على الطريق الذي يربط العاصمة بغداد بالمناطق الغربية من العراق اذ من ممكن استغلال هذا الموقع في تطوير النشاط الزراعي في القضاء.

ثانياً: الموارد المائية:

يعد الماء هو المصدر الرئيسي للحياة لجميع الكائنات الحية التي تعيش على سطح الأرض، فالماء هو المصدر الاساسي الذي تنجذب اليه المستقرات البشرية، كما انه يعد احد متطلبات التوطن لكافة الانشطة الاقتصادية سواء كانت زراعية او صناعية[2]. وعلى الرغم من ان منطقة الدراسة ضمن المناخ الصحراوي الجاف الذي يمتاز بارتفاع درجات الحرارة وقلة هطول الامطار نجد انها تقع بقرب من مصدر مائي المتمثل بالمشاريع الاروائية ينظر خريطة (3) والذي بدوره يعد عامل مشجع لكثير من الانشطة الاقتصادية في مجال القطاع الزراعي، ومما يساعد على ذلك اكثر هو صلاحية الارضي القريبة من هذه المشاريع والجداول للزراعة والتي تعد من اخصب انواع الترب، فضلاً عن وتوفر المناخ المتنوع الفصول والمعتدل ما يساعد على تنوع المحاصيل وقيام دوره زراعية على مدار السنة مما يساعد على تنمية النشاط الزراعي بشكل اكبر في القضاء..

(1) علي حسين شلش، مناخ العراق ترجمة ماجد السيد ولي محمد وعبدالاله رزوقي كربل، مطبعة جامعة الموصل، 1988 ، ص13 – 15.

(2) جودة فتحي التركماني ، جغرافية الموارد المائية (دراسة معاصرة في الأسس والتطبيق) ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2005 ، ص12 .

خريطة (3) مصادر المياه السطحية في ريف قضاء الكرمة

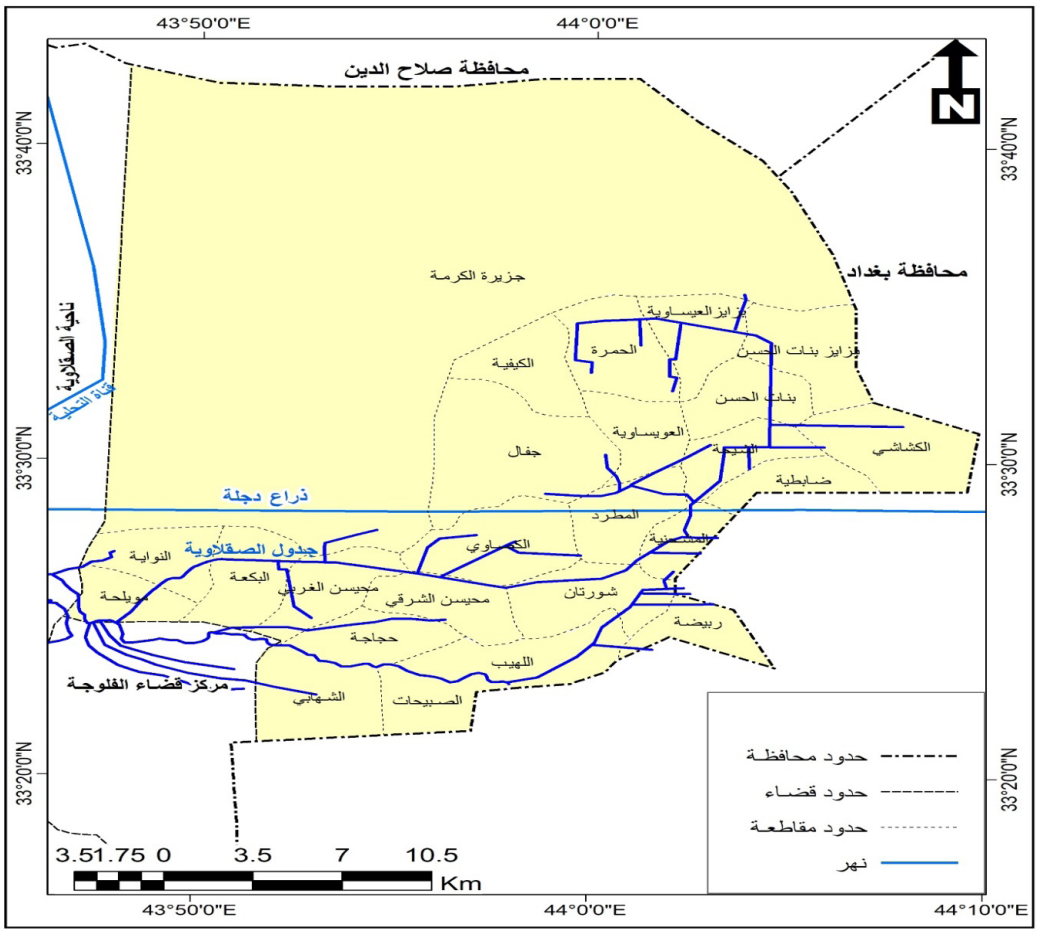

الخريطة: من اعداد الباحثة باستخدام برنامج ArcGIS 10.3 بتصرف عن:
قسم التربة واستصلاح الأراضي، وزارة الزراعة، مديرية زراعة في قضاء الكرمة، 2024.

ثالثاً: التربة:

تعد التربة من اهم الموارد الطبيعية الموجودة على سطح الارض، ولها الأثر الكبير في توزيع المستقرات البشرية الريفية، فالمناطق التي تمتاز بالتربة الخصبة والتي تكون صالحة للزراعة، وهذا ما لوحظ في منطقة الدراسة فاغلب سكانها يستوطنون تربة السهل الفيضي التي كونها الارساب النهري، والتي تعتبر من اجود انواع الترب وذات اهمية كبيرة في الانتاج الزراعي بسبب ما تتمتع به من بنية جيدة ونسبة عالية من الخصوبة وتمتاز ايضاً بنسبة عالية من الدبال[1]. استغلت هذه التربة استغلالا زراعيا كثيفا في منطقة الدراسة نتيجة لما يمتاز به من تربة خصبة صالحة للزارعة. فضلا عن توفر مياه الري القريبة منه المتمثلة بمياه الجداول عن طريق مشروع (ذراع دجلة)[2]. ومن خلال ما تقدم فإن ترب منطقة الدراسة حسب خريطة (4) وجدول (1) تصنيف الترب للعراق (P,Buringh soils) الى:

(1) كمال الشيخ حسين ، جغرافية التربة ، ط1 ، دار المناهل اللبناني ، 2006 ، ص192 .

(2) عصام خضير حمزة ، وأحمد عصام الدباغ ، تربة محافظة الانبار ، كراسة علمية لمركز دراسات الصحراء ، جامعة الانبار ، 2008 ، ص2 – 3 .

خريطة(4) انواع الترب في قضاء الكرمة

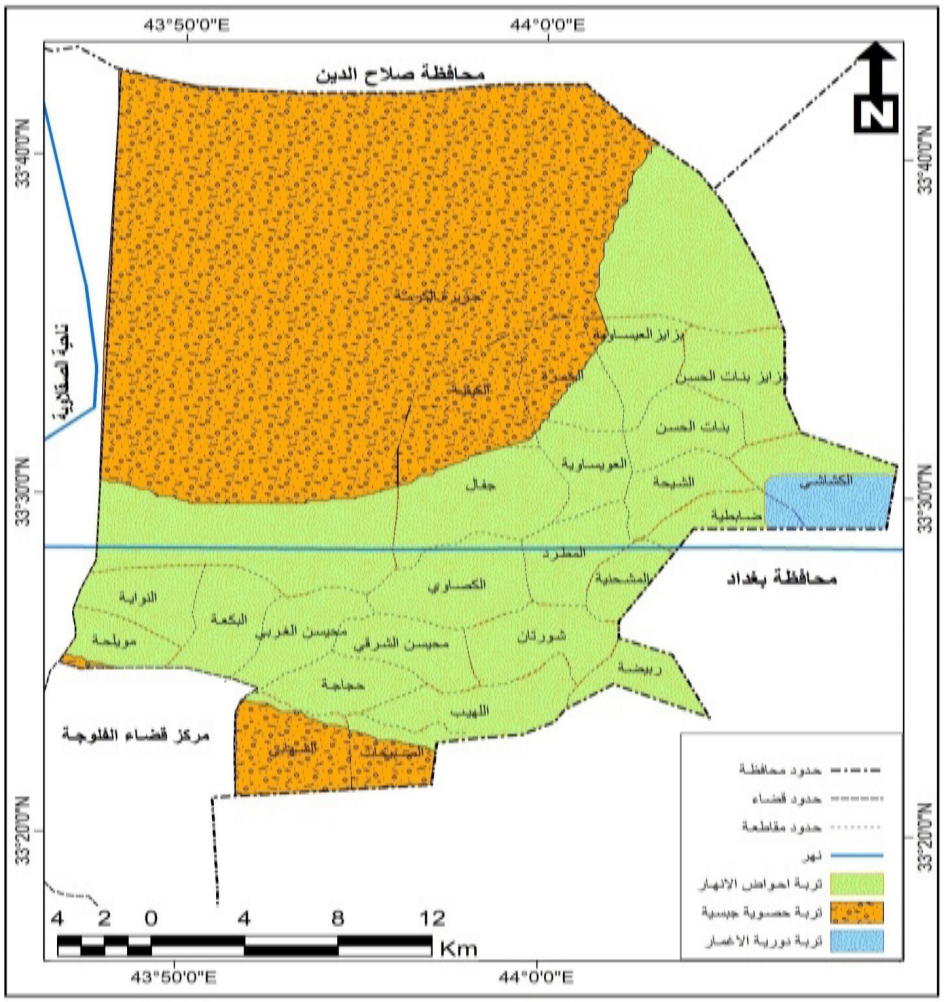

المصدر:

. P,Buringh soils and soil conditions in Iraq , ministry agriculture Iraq – Baghdad 1960

جدول (1) مساحات الترب في قضاء الكرمة

الصنف	المساحة كم2	النسبة (٪)
تربة احواض الانهار المطمور	515	50
تربة دورية الاغمار	17	1.6
تربة حصوية جبسية	498	48.4
المجموع	1030	100

بالاعتماد: على خريطة (4)

1- **تربة احواض الانهار المطمور**: وهي الترب التي تكونت بفعل الارساب النهري في الأزمنة الجيولوجية القديمة، تشغل هذه الترب مساحة قدرها (515/ كم^2) ما نسبته (50٪) من مساحات الترب في منطقة الدراسة، تقع هذه التربة في الاجراء الشمالية والجنوبية من منطقة الدراسة، وتعتبر من اجود انواع الترب وذات اهمية كبيرة في الانتاج الزراعي في منطقة الدراسة.

2- **تربة دورية الاغمار**: وهي الترب التي تكونت بفعل الارساب النهري في الأزمنة الجيولوجية القديمة لنهر الفرات وتقع في الاجراء الشمالية من منطقة الدراسة وتشغل هذه الترب مساحة قدرها (17كم^2) ما نسبته (1.7٪) من مساحات الترب في منطقة الدراسة، وتعتبر هذه التربة ايضا من اجود انواع الترب وذات اهمية كبيرة في الانتاج الزراعي بسبب ما تتمتع به من بنية جيدة ونسبة عالية من الخصوبة وتمتاز ايضاً بنسبة عالية من الدبال. لذلك اعتمد سكان منطقة الدراسة على هذه الترب في حياتهم في استغلالها في الانتاج الزراعي.

3- **تربة حصوية جبسية**: ينتشر التربة الحصوية الجبسية في الاراضي الواقعة شمال منطقة الدراسة وجنوبها، وتشغل مساحة قدرها (498/ كم^2) ما نسبته (48.4٪) من مساحات الترب في منطقة الدراسة، وهي تربة قليلة الغطاء النباتي واغلب سطحها مغطى بالحجارة، وهي سهلة التعرية اثناء سقوط الامطار[1]. أما من حيث صلاحيتها للإنتاج الزراعي فهي لا تصلح بسبب جزيئاتها المفككة وقلة المواد العضوية فيها كما انها تحتاج الى تكلفة مالية عالية لغرض استصلاحها والاستفادة منها زراعياً[2].

المحور الثاني
الامكانيات البشرية والاقتصادية في قضاء الكرمة

يعد دراسة الامكانيات الاقتصادية لاسيما الموارد البشرية السكان ذات أهميته كبيرة في الدراسات التنموية، فالسكان هم القاعدة الاساسية والثروة الحقيقية لكل مجتمع وأساس تقدمه الاقتصادي، كون الانسان هو المنتج والمستهلك وهو منطلق التنمية، لذلك نجد ان اغلب المجتمعات البشرية ترتقي وتتقدم على يد ابنائها من خلال دعمهم برنامج التنمية الاقتصادية لبلدانهم[3]. ولتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية والاقتصادية وتفعيل القوى المكانية في رسم محاور التنمية الزراعية في منطقة الدراسة لابد من تحليل الامكانيات البشرية والاقتصادية في القضاء لما له صله وثيقة بالموضوع والتي سيتم دراستها بالشكل الآتي:

اولاً: الامكانيات البشرية:

ويوضح لنا جدول رقم (2) حجم السكان بحسب البيئة في قضاء الكرمة، حيث يعد القضاء

(1) نافع ناصر القصاب ، المسرح الجغرافي لمنطقة الهضبة الغربية في العراق ومؤهلاته التنموية ، مجلة الجمعية العراقية ، المجلد الثامن عشر، مطبعة العاني ، بغداد ، 1986 ، ص40 .

(2) كمال الكناني، وثائر شاكر الكبيسي، ملامح في استراتيجية التنمية الصحراوية (منطقة البادية الشمالية) مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد (60) 2002، ص36 .

(3) جهينة سلطان العيسى واخرون، علم الاجتماع والتنمية، ط1، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق، 1999، ص 237.

ريفياً، لأن أغلب السكان هم من الريف ، فقد بلغ حجم السكان في قضاء الكرمة حسب نتائج ترقيم المباني وحصر السكان لتقديرات سنة (2024) بلغ عدد السكان القضاء (125274/ نسمة) وشكل الحضر (8.5٪) بعدد (10750/ نسمة)، في حين بلغت عدد سكان الريف (114524/ نسمة) ما نسبة (91.5٪) من إجمالي سكان قضاء الكرمة.

جدول (2) التوزيع البيئي والنسبي (٪) لسكان قضاء الكرمة حسب الوحدات الإدارية لعام (2024)

الوحدات الادارية	عدد سكان الحضر	نسبة سكان الحضر	عدد سكان الريف	نسبة سكان الريف
مركز قضاء الكرمة	10750	25.8٪	30894	74.2٪
الجزيرة	----	0٪	27680	100٪
الخيرات	----	0٪	55950	100٪
المجموع (125274)	10750	8.5٪	114524	91.5٪

المصدر بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، شعبة أحصاء قضاء الكرمة، نتائج التقديرات السكانية لسنة 2024 بيانات (غير منشورة).

ويوضح الجدول اعلاه والخريطة رقم (5) اقتصار تواجد الحضر في مركز القضاء فقط حيث بلغت النسبة (8.5٪) في عام 2024، في حين شكلت نسبة الحضر في ناحيتي (الجزيرة – الخيرات) (0٪) والسبب في ذلك يعود الى موقعهما ضمن المناطق الريفية في القضاء بشكل كامل، لذلك لم تسجل نسبة الحضر اية نسبة ضمن ناحيتي (الجزيرة – الخيرات)، أما سكان الريف فقد جاءت النسب في ناحيتي (الجزيرة – الخيرات) (100٪)، في حين بلغت النسبة في مركز القضاء (74.2٪). وارتفعت النسبة للسكان الحضر في مركز القضاء (25.8٪) وهو الوحدة الإدارية الوحيدة التي يتواجد فيها سكان الحضر في القضاء، في حين لم تسجل اي نسبة للحضر في ناحيتي (الجزيرة – الخيرات) اي ان نسبة السكان الحضر ضمن هذه النواحي (0٪)، والسبب في ذلك يعود الى موقعهما ضمن المناطق الريفية في القضاء بشكل كامل ، لذلك لم تسجل نسبة الحضر اي نسبة ضمن ناحيتي (الجزيرة – الخيرات) أما سكان الريف فقد سجلت أعلى النسب في ناحية الجزيرة بنسبة بلغت (100٪) وناحية الخيرات بنسبة (100٪) وذلك بسبب ممارستهم للنشاط الزراعي وهو السائد فيها، أما مركز قضاء الكرمة فقد بلغت نسبته من حيث عدد سكان الريف (89.2٪).

خريطة (5) التوزيع البيئي لسكان قضاء الكرمة حسب الوحدات الادارية لعام (2024)

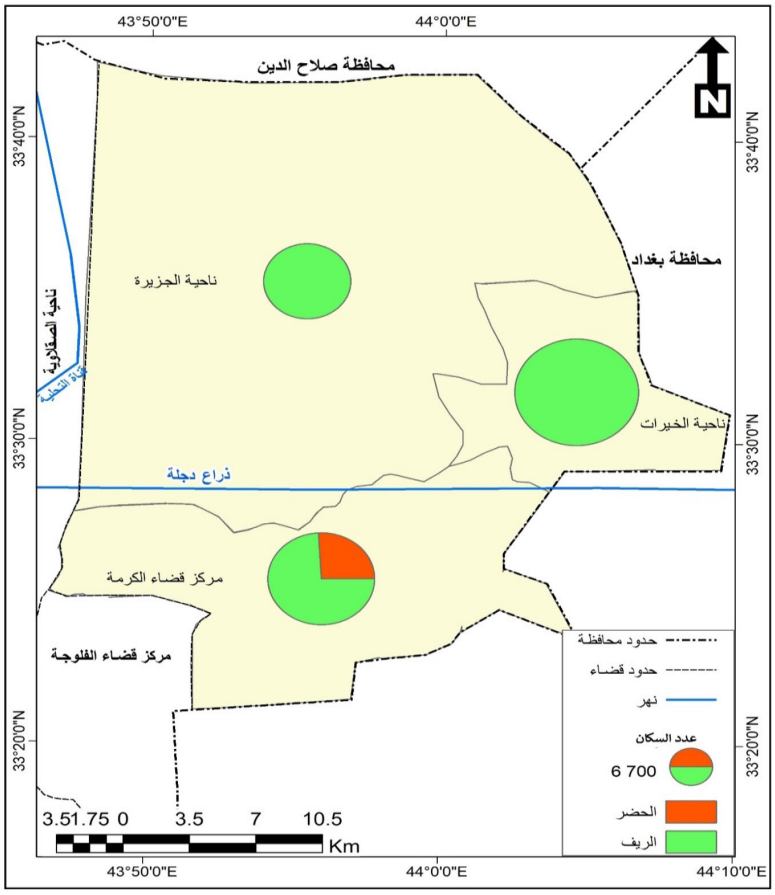

الخريطة من عمل الباحثة: بالاعتماد على بيانات جدول (2) ومخرجات برنامج Arc Map .

مما سبق يتضح لنا أن الزيادة في عدد سكان الريف في قضاء الكرمة بشكل عام جاء نتيجة لمزايا المنطقة التي ساعدت على استقرار الإنسان وشجعت على ممارسة الزراعة، على سبيل المثال وقوعها على مصادر مائية متدفقة باستمرار متمثلة (بالجداول، والمشاريع الاروائية) وتربة خصبة وأراضي واسعة صالحة للزراعة، أن تميز منطقة الدراسة بطابع ريفي ادى الى ارتفاع اعداد سكان الريف فيها وهذا ما يعزز اهميتها من كونها مكان تنموي في مجال التنمية الزراعية.

ثانياً: الامكانيات الاقتصادية:

1 . نظام الحيازة والملكية الزراعية:

أن نظام الحيازة في العراق اغلبه نظام الواقعية (الدائمية): وهي الحيازة بنية التملك وبها يكتسب حق عيني على الارض اذ يمكن للحيازة الواقعية ان تتحول الى ملكية في ظروف مواتية وبعد توفر الشروط القانونية[1]. وفي منطقة الدراسة نجد أن

(1) ابراهيم حربي ابراهيم، دور السياسة الزراعية في حل مشكل القطاع الزراعي في العراق، للفترة (1990–2008) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (41) 2014. ص414.

الملكية الزراعية متباينة من حيث العائدية متباينة منها تعود الى الدولة ومنها الى اشخاص معنيين، اضافة الى انها تتباين من حيث المساحة واحيانا تكون صغيرة جدا لا تزيد عن بضعة دوانم، واغلب هذه الاراضي تم التعاقد عليها وفق قوانين نظمتها الدولة. يوجد في قضاء الكرمة مساحة من أراضي تتبع نظام الملكيات مختلفة ومنها اراضي تبلغ مساحاتها (291665) دونم، منها (104275) دونم ملكية مشاعة يطبق عليها قانون (35) لسنة 1983، وتقع في اراضي السهل الفيضي ومشرع ري الصقلاوية. و(12790) دونم هي ملكية موزعة ضمن الاراضي التي تسقي من نهر الفرات وقناة الثرثار الموزعة حسب قانون (117) لسنة 1970، و(174600) دونم تم التعاقد عليها ضمن الاراضي الصحراوية وتعتمد على مياه الابار او على بحيرة الثرثار ذراع دجلة وجزء من هذه الارضي استخدمت ضمن التوسع العمراني عاما ان معظم اصحابها استلموا قروض من المصرف الزراعي[1].

ومن خلال استطلاع الملكية للأراضي الزراعية في منطقة الدراسة تبين لنا أن الملكية الزراعية في منطقة الدراسة انعكست على الانتاج الزراعي في القضاء، فنرى صغر حجم المساحة المزروعة مقارنتاً بمساحة القضاء، فضلا عن نظام الارث الذي يعم على تفتيت الملكية بكافة اشكالها، فضلا عن هجرة بعض اصحاب الاراضي الزراعية لأسباب ارتبطت بالجانب الامني لما عانى القضاء من التجمعات الارهابية فيه لمدة طويلة، مما انعكس الى تراجع الارضي المستثمرة في الانتاج الزراعي ومن ثم تناقص المساحات الصالحة للزراعة.

2. السياسة الزراعية:

تعرف السياسة الزراعية بأنها مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة للتطوير الانتاج الزراعي، والتي تهدف الى رفع وتحسين الانتاج كماً ونوعاً وتحقيق رفاهية للعاملين في بالزراعة[2]. وذلك من خلال سياسة زراعية ضمن منظور إستراتيجية عامة، ويقتصر دور السياسة الزراعية في قضاء الكرمة على انها مجموعة من الاجراءات والتدابير التي اتخذتها الدول في عموم البلاد بشكل عام لتحسين الوضع القائم للانتاج الزراعي، وشمل القضاء ضمن هذه الخطة، وتشمل على مجموعة من القروض الاستثمارية لاستصلاح الارضي الزراعية في المناطق التابعة للقضاء، اذ بلغ مجموع القروض لعام (2022) إلى (25) مليار دينار عراقي من اجمالي قروض المقدمة من المصرف الاستثماري الزراعي في قضاء الكرمة[3].

أن الهدف من صرف هذه المبالغ المالية على شكل مشاريع استثمارية وقروض زراعية هو للغرض النهوض بواقع النشاط الزراعي في القضاء وتوفير الخدمات بكافة اشكالها وتحقيق تنمية زراعية متكاملة، وعلى الرغم من حجم المبالغ المقدمة كقروض الا ان نسبة اسهامها في تطوير مستويات التنمية الزراعية، ضعيفة بسبب عدم وجود الرقابة

(1) قانون (35) لسنة 1983 الذي نص على ايجار مساحات من الارضي العائدة للدولة والفائضة عن الحاجة الفلاحين للشركات العراقية والعربية أو افراد على شرط لا تقل مدة الايجار عن (5) سنوات ولا تزيد عن (20) سنة قابلة للتجديد.

(2) خطاب صكار العاني، جغرافية العراق الزراعية، ط2، بغداد، مطبعة العاني، 1976، 105.

(3) جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعه الانبار، شعبة زراعة الكرمة، المصرف الزراعي، بيانات (غير منشوره) 2017.

من قبل الحكومات المحلية في القضاء والمحافظة في متابعة هذه المبالغ التي صرفت لذا نجد انه هذه القروض صرفت بدون فائدة ولم تحقق أي تنمية زراعية والتي من شأنها ان تنهض بالواقع التنموي في القضاء[1].

لذلك على الجهات المعنية متابعة ما يصرف على المشاريع الاقتصادية في القضاء، فضلاً عن ايجاد للمشاكل التي تقف أمام هذه المشاريع وتشجيع الفلاحين على الزراعة ومنح كافة التسهيلات لهم دون قيد او شرط للنهوض بالواقع الزراعي القائم في منطقة الدراسة.

المحور الثالث
التوجهات المستقبلية اتجاه تنمية القطاع الزراعي في قضاء الكرمة

يتناول هذا المحور التوجهات المستقبلية لتنمية القطاع الزراعي في قضاء الكرمة وفق رؤى يمكن من خلالها بناء مستقبل في مجال التنمية الزراعية المستدامة في قضاء الكرمة، وتشير افاق التنمية الزراعية الريفية الى الالية او الخطة التنموية التي يتم اتباعها لتنفيذ وتحقيق اهداف التنمية زراعية، من خلال مجموعة من الخطوات والاجراءات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الاهداف المحددة للتنمية المستدامة ومن خلال ما تم طرحه في المحورين السابقين أن منطقة الدراسة بما تمتلكه من امكانيات تنموية الطبيعية والبشرية، والتي يمكن من خلالها ان تكون مرتكز ومنهج نستطيع من خلاله الانطلاق بعملية التنمية زراعية المكانية في القضاء، والسير بخطى ثابتة لنجاحها وديمومتها، ونستطيع من خلالها ان نضع اساس مهم في صياغة الرؤية مستقبلية لتطوير النشاط الزراعي لما لها من أهمية كبيرة لسكان القضاء، لذلك سيتم التركيز بشكل الاكبر في وضع توجهات مستقبلية التطوير هذا النشاط الزراعي في القضاء.

اولاً: التوجهات التنموية للنشاط الزراعي النباتي:

إن معظم الأراضي المستغلة زراعياً في القضاء تقع بالقرب من المشاريع والجداول ضمن السهل الفيضي في القضاء، بلغت مساحة القضاء (412000/ دونماً) في حين بلغت مساحة الاراضي الصالحة للزراعة (220011/ دونماً) في حين بلغت المساحة المزروعة فعلاً (184000/ دونماً) ما يعادل نسبته (44.6٪) من مجموع المساحة الكلية، اما مساحة الاراضي غير مزروعة في القضاء وهي ارضي صالحة للزراعة فبلغت (5700/ دونم) فمن الممكن استغلال هذه الاراضي بصورة تساعد على تنمية النشاط الزراعي في حالة اتباع سياسة تنموية تسعى للنهوض بالواقع الزراعي في القضاء ويساعد على تنمية النشاط الزراعي، ان هذه المناطق تتميز بكونها مناطق صالحة للزراعة، فضلاً عن وفرة المياه الجوفية القريبة من سطح الارض في اغلب هذه المناطق التي امتازت بصلاحيتها للاستعمال الزراعي والحيواني، مما يساعد على امكانية ان تكون مناطق زراعية واعدة للاستثمار الزراعي. وبالاعتماد على تقارير معدة مسبقاً لمناطق للاستثمار الزراعي والتي تعد منطقة الدراسة من ضمنها ومن خلال المسح الميداني الذي قامت به الباحثة تم تحديد المناطق القابلة وواعدة للاستثمار الزراعي في منطقة الدراسة. وتعد هذه المنطقة من ضمن المشاريع

(1) لقاءات ميدانية، مع سكان القضاء/ بتاريخ / 22 / 10 / 2024.

المقترحة مستقبلياً من قبل هيأة استثمار الزراعي في قضاء الكرمة، التي تهدف الى زيادة المساحات الخضراء في القضاء من خلال خريطة (6) تقع هذه المنطقة ضمن المقاطعة الجزيرة والتي تعتبر من اهم المناطق الواعدة للاستثمار بالدرجة الاولى في القضاء، تقع هذه المنطقة في الجزء الشمالي الغربي من القضاء وتمتاز هذه الاراضي بأنها تقع على الطريق الذي يربط بين قضاء (الكرمة – وسامراء– الرمادي) وبين الطريق الذي يربط (قضاء الكرمة، والعاصمة بغداد)، تبلغ مساحة هذه الاراضي المخصصة للاستثمار الزراعي في هذه المقاطعة (3500/ دونم) [1]. وهي ارض تمتاز بعدة خصائص طبيعية اهما. بأنها ذات تربة صالحة للزراعة وللاستثمار الزراعي في حالة استثمارها في التنمية الزراعية.

(1) مديرية زراعة الانبار، الاراضي المهيأة للاستثمار الزراعي في محافظة الانبار، قسم الدراسات والاحصاء، شعبة نظم المعلومات الجغرافية (GIs)، وفق كتاب المرقم (808) 2019/ 1/ 22، بيانات غير منشورة، ص17 .

خريطة(6) المناطق الواعدة للاستثمار الزراعي في مقاطعة جزيرة الكرمة

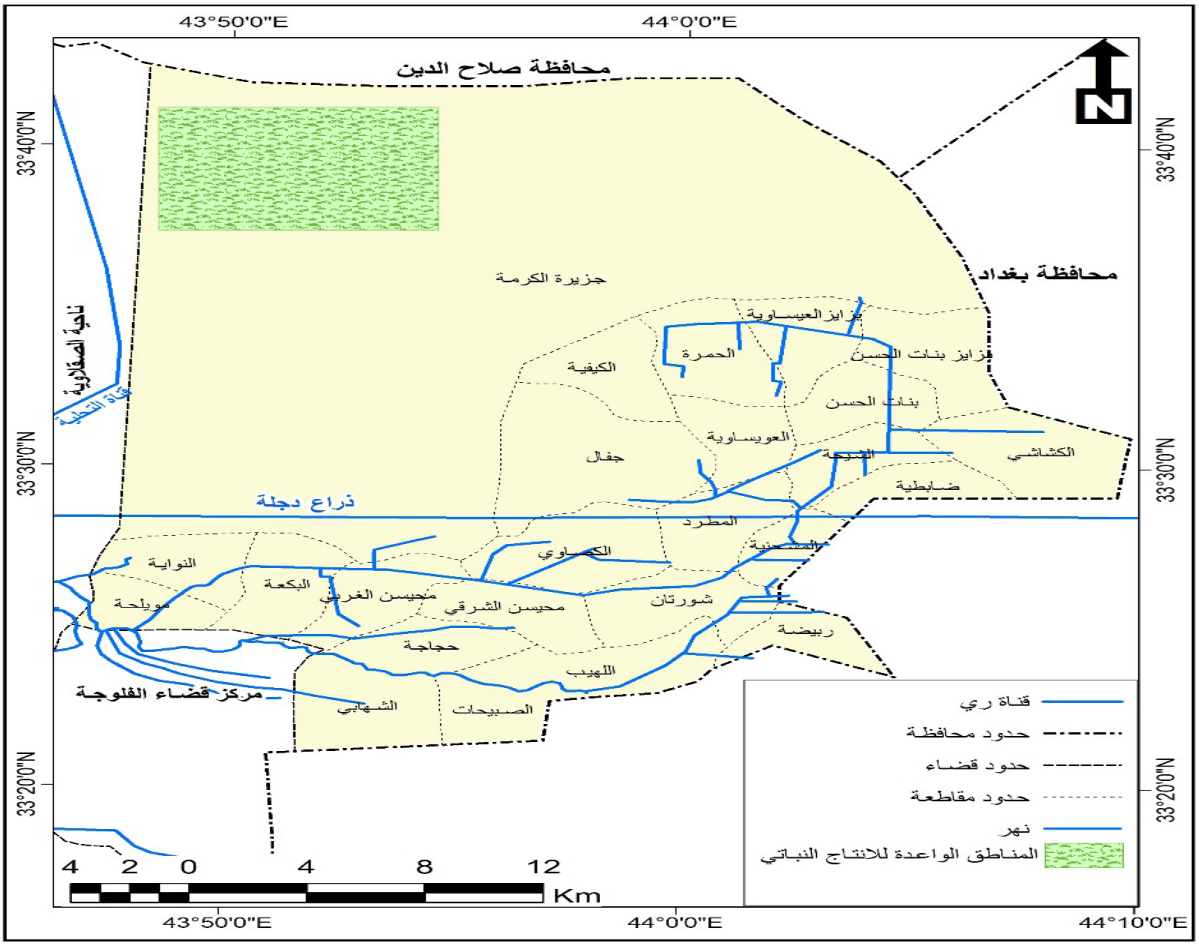

بالاعتماد على: وزارة الزراعة ، مديرية زراعة الانبار ، الاراضي المهيأة للاستثمار الزراعي في محافظة الانبار، الدراسات والاحصاء ، شعبة نظم المعلومات الجغرافية (GIs).

فضلا عن وفرة المياه الجوفية الصالحة لري جميع المحاصيل للزراعية، اذ من الممكن زراعة هذه المنطقة بأنواع متعددة من المحاصيل الزراعية، لاسيما المحاصيل التي يمكن ان تستغل في الزراعة الواسعة والتي تحتاج الى مساحات كبيرة كمحصولي (القمح، الشعير) بالاعتماد على الري المحوري، والذي يعتبر احد أنظمة الري الحديثة والتي تستخدم لري المحاصيل الزراعية في نمط الزراعة الواسعة.

ثانياً: التوجهات التنموية للنشاط الزراعي الحيواني في قضاء الكرمة:

يعد الانتاج الحيواني الشق الثاني للنشاط الزراعي، ويعتبر الدعامة الثانية للاقتصاد الزراعي، اذ يساهم مساهمة فاعلة في توفير الاحتياجات الاساسية للإنسان من المنتوج الحيواني المتمثل باللحوم واللبان والصوف والجلود، مما جعل تأمين هذه المنتجات مقياساً للتطور الاقتصادي[1]. يمتلك قضاء الكرمة اعداد جيدة من الثروة الحيوانية. بلغ عدادها (39266/ راساً) وتختلف اعدادها حسب أهميتها الاقتصادية في القضاء. اذ من الممكن ان تشكل هذه الثروة مصدر من معولاً علية في التنمية الزراعية من خلال استغلال منتجاتها والتي تعتبر مادة غذائية مهمة للإنسان من لحوم والحليب بكافة مشتقاته، لذلك يتطلب وضع استراتيجية وبرنامج تنموي شامل لتطوير هذا القطاع، من خلال توفير اراضي زراعية لها، فضلاً عن أن قضاء الكرمة يحتوي على مراعي الطبيعية في موسم الامطار ما يؤمن مراعي الطبيعية نستطيع من خلالها تحقيق تنمية الثروة الحيوانية في القضاء. لذلك تكمن اهمية المراعي في قضاء الكرمة من خلال ما تساهم به من توفير اعلاف لقطعان الماشية وخاصة الأغنام والماعز، والتي تعد مصدر دخل لكثير من مربي المواشي الذين يعتمدون عليها كلياً في تغذية مواشيهم، يبدأ نمو اغلب هذه المراعي مع موسم سقوط الامطار، وتتوزع في القضاء في أماكن مختلفة حسب العوامل التي ساعدت على نموها، ومن خلال ما سبق ينبغي اختيار مناطق الرعي الواعدة التي تتوفر فيها الشروط الطبيعية التي تؤهلها على ان تكون مناطق للرعي ومركز لتجمع الثروة الحيوانية في منطقة الدراسة، ومن خلال المسح الميداني الذي قامت به الباحثة تم تحديد المناطق قابلة للاستثمار الحيواني في القضاء. وبالاستناد الى تضاريس منطقة الدراسة والظروف المناخية، ومصادر المياه الموجودة اللازمة لإرواء تلك الثروة الحيوانية، فقد تم ترشيح بعض الاراضي الواعدة للتنمية النشاط الحيواني في قضاء الكرمة ينظر الى خريطة (7):

(1) احمد سليمان محمود، محمود رياض المهدي، اساسيات الإنتاج الحيواني، جامعة بنها، دار العربية للنشر والتوزيع، 2013 ، ص2 .

خريطة (7) المناطق الواعدة لرعي الحيوانات في مقاطعة جزيرة الكرمة

المصدر: من عمل الباحثة: بالاعتماد على نموذج الارتفاع الرقمي (DEM) بدقة تميزية (30×30) متر، ومخرجات برنامج Arc Map 10.4.1 .

المنطقة الرعوية الواعدة الاولى:

تقع هذه المنطقة ضمن المقاطعة جزيرة الكرمة تقع في الجزء الشمالي الغربي من القضاء الكرمة حسب خريطة تمتلك هذه المقاطعة العديد من المؤهلات لتكون مراعي طبيعة واعدة الا ان هذه المناطق بحاجة الى بعض الإجراءات اللازمة لضمان بقاء المراعي في معظم اوقات السنة مثل بناء حظائر ومخازن الاعلاف، توفر العيادات الطبية المتنقلة، وتمتاز هذه الاراضي بوجود الغطاء نباتي طبيعي كثيف وهي تضم مساحات واسعة من الاراضي فضلا عن انها تقع على الطريق الذي يربط ما بين قضاء الكرمة وقضاء سامراء، فضلاً عن ذلك فأنها

تقع ضمن المقاطعة التي يستغل في زراعة محصول (الحنطة والشعير) لذلك يمكن الاستفادة من بقايا هذه المحاصيل واستخدامها كأعلاف للحيوانات في فصل الصيف والخريف لانعدام المراعي الطبيعية في هذين الفصلين.

المنطقة الرعوية الواعدة الثانية:

تقع هذه المنطقة ايضا ضمن مقاطعة جزيرة الكرمة والتي تقع في الجزء الشمالي الشرقي من القضاء، وتمتاز هذه الاراضي بأنها تقع على الطريق الذي يربط قضاء الكرمة بطريق امتداداً الى العاصمة بغداد، وتمتلك هذه الاراضي العديد من المؤهلات بان تكون من المراعي الطبيعية الواعدة الازمة التي تؤمن بقاء المراعي لفترة طويلة، الا انها ايضاً بحاجة الى بعض الإجراءات اللازمة لضمان بقاء المراعي في معظم اوقات السنة مثل بناء حظائر ومخازن الاعلاف، وتمتاز هذه الاراضي بوجود غطاء النباتي الطبيعي الكثيف وهي تضم مساحات واسعة من الاراضي فضلا عن انه يقع ضمن هذه المقاطعة عدة ابار من للمياه الجوفية وهذا ما يضمن المياه الصالحة لشرب الحيوانات وتكون قريبة في نفس الوقت من المراعي الواعدة في هذه المقاطعة. لذلك أن القيام بأي خطة لوضع استراتيجية ملاءمة موجهة لتنمية الإنتاج الحيواني وتحديد هذه الاماكن يستوجب القيام ببعض التدابير للنجاح هذا المشروع منها:

1. العمل على إدخال السلالات واصناف جيدة من الحيوانات التي تكون ذات الإنتاجية العالية والجيدة من حيث إنتاج (الحليب، واللحوم، والصوف) مع الحفاظ على الأصناف المحلية كونها متكيفة مع الأحوال البيئية في القضاء.

2. العمل على دعم المراكز الصحية البيطرية في القضاء، من أجل تحسين كافة الخدمات البيطرية التي تقدمها للحيوانات منطقة الدراسة، مع تفعيل دور الفرق البيطرية الجوالة في جميع القضاء، من أجل مراقبة قطعان المواشي لإعطاء المساعدات وتقديم الخدمة البيطرية لها .

3. العمل على إجراء مسوحات دورية شامله كونها تمثل الأساس الذي تقوم عليه الدراسات في هذا المجال، فضلاً عن وجوب تنظيم البحوث العلمية من اجل تطوير واقع الثروة الحيوانية.

4. بما أن مناطق القضاء تمتلك الظروف البيئة الملائمة لتربية الحيوانات بجميع اصنافها، يتطلب تأهيل كافة الأبنية والمؤسسات ذات العلاقة بالثروة الحيوانية من حظائر واماكن ومستودعات إيواء الحيوانات ومحطات رعي فضلاً عن وجوب إقامة مخازن للأعلاف.

الاستنتاجات:

1- يمتاز قضاء الكرمة بموقع تنموي، فهي تقع ما بين الحدود الادارية لمحافظة الانبار والعاصمة بغداد، ومحافظة صلاح الدين، اذ من الممكن ان يوظف هذا الموقع على تنشيط الحركة التجارية ما بين الاجزاء الشمالية من العراق والاجزاء الغربية، اذ منح هذا الموقع علاقة مكانية مهمة بأن تكون مركزا تجارياً يساعد على تطوير النشاط الزراعي من خلال سهولة تسويق المنتجات الزراعية الى اكثر من اتجاه.

2- يمتلك الكرمة امكانيات طبيعية وبشرية لتنمية النشاط الزراعي والمتمثلة بالبنية المكانية من ارض صالحة للزراعة وفرة المياه السطحية والجوفية القريبة من سطح الارض والصالحة للجميع الانشطة الزراعية.

3- أظهرت الدراسة ان هنالك امكانيات بشرية في قضاء الكرمة لوجود تركيبة سكانية ريفية كبيرة (114524/ نسمة) ما يعادل نسبته (91.5٪) من مجموع سكان القضاء ما يؤمن وجود قوى عاملة اساسية في بناء اقتصاد زراعي متكامل وسد حاجة المشاريع باليد العاملة.

التوصيات:

1. استغلال العناصر الطبيعية والبشرية في ايجاد تنوع في المحاصيل الزراعية، لاسيما المحاصيل الصناعية التي تكون ذات مردود اقتصادي وإدخال أصناف جديدة في الدورات الزراعية.

2. وضع خطة زراعية تلزم الفلاحين بزراعة محاصيل معينة تعطي لهم من الهيئات والمراكز الزراعية البحثية وبالمساحات المحددة، مقابل ذلك تقوم الدوائر الزراعية بتجهيز المزارعين من بذور وتقاوى وآلات ومكائن وبأسعار مدعومة.

3. استغلال المجتمع الريفي في القضاء، والذي يتركز على طول امتداد السهل الفيضي والمشاريع الاروائية والجداول، والذي يضم (18) مقاطعات الذي يضم عدد سكاني كبير جداً، مما يضمن وجود قوى عمالة في الزراعة يمكن من خلالها تحقيق فرص تطوير استثمار النشاط الزراعي في القضاء ونهوض بالواقع الزراعي.